الصهيوني . وليس المهم هنا هذا الضباب الكثيف الذي يغطي التسوية الجزئية المنفردة بل المهم القيود الجديدة التي يضعها المساومون في يد القوة العربية لمنعها من القتال لتحرير فلسطين ».

بمثل هذه الخلفية يبدو ان افتعال توتر في العلاقات المصرية ـ الفلسطينية أمر قابل للتفسير ، خاصة اذا جاء هذا الامر من الجانب المصري قبيل الزيارة الاخيرة التي قام بها كيسنجر للمنطقة . وكان بيان اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية الذي وجهته الى الامة العربية في ٢/٢٦ المبرر لهذا التوتر . فقد حمل البيان على اميركه والحركة الصهيونية اللتين « تضاعفان من نشاطهما المكثف وتآمرهما الاجرامي لتجريد العرب من أسلحة قدرتهم ومقدرتهم التي فجرت معركة تشرين المجيدة وحققت منجزاتها وذلك بمحاولة محمومة لضرب التضامن العربي وتمزيق وحدة العمل العربي المشترك وتفتيت الوحدة القتالية العربية التي جسدتها معركة تشرين بين قوى المواجهة العربية الرئيسية ، ممثلة في مصر وسوريا والثورة الفلسطينية ، وتجزئة القضية العربية وذلك عن طريق مشروعات ومبادرات امريكية مشبوهة يعبر عنها كيسنجر بسياسة الخطوة خطوة التي تستهدف بالاضافة الى كل ما تقدم تجميد الصراع مع العدو وفك عزلته الدولية ، واعطاء الغزوة الصهيونية فرصة جديدة لتدعيم وجودها ، وتثبيت اغتصابها للارض العربية ، وتجميد دور بعض قوى التصادم العربي بهدف اخراجها من الصراع في محاولة لفرض التسوية الاميركية على المنطقة وتصفية قضية فلسطين » . وأكدت اللجنة في بيانها « ان كافة مشاريع التسوية الاميركية التي تتجسد بالحل الجزئي المنفرد انما تستهدف مقايضة جزء من الارض العربية المحتلة بالقضية القومية كلها وضرب الثورة الفلسطينية والالتفاف على اهداف النضال الفلسطيني وطعن حركة التحرر العربي خطوة بعد خطوة » .

وفي اليوم التالي الذي اذيع فيه البيان اوردت وكالة انباء الشرق الاوسط المصرية ان « السيد اسماعيل فهمي ، وزير الخارجية ، استقبل السيدين سعيد كمال مساعد رئيس الدائرةالسياسية في منظمة التحرير الفلسطينية وربحي عوض ممثل فتح في القاهرة بعد عودتهما من بيروت . وقد نقلا الى الوزير قرار اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير بارسال وفد منها الى القاهرة لمقابلة الرئيس السادات ووزير الخارجية . وحيث انه صدر من اللجنة التنفيذية البيان الذي وجهته الى الامة العربية حول التحرك المصري ، فبعد عرض طلب اللجنة التنفيذية على الرئيس قرر سيادته عدم استقبال الوفد المشار اليه وطلب حضور اللجنة التنفيذية بكامل هيئتها الى القاهرة اذا ارادت اجراء حوار في أي موضوع يتعلق بالقضية الفلسطينية والتحرك الفلسطيني ـ المصري » .

كان القرار المصري قاسيا وكان واضحا من ردة الفعل المصرية السريعة ومن الحملات التعبوية التي قامت بها الصحف المصرية ضد المنظمة ان الموقف المصري كان ينتظر سنوح هذه الفرصة التي جاء توقيتها مع تحرك كيسنجر الجديد و«التفاؤل» المصري الذي ارتبط بامكانية تحقيق تسوية جزئية على الجبهة المصرية ، لفتح معركة استباقية تضع المنظمة في موقف دفاعي في محاولة لالجامها عن « التمادي » في انتقادها للتحرك الاميركي ـ المصري .

أعلنت المنظمة ردها على هذا الموقف المصري بتصريح ادلى به السيد فاروق قدومي (٢/٢٧) قال فيه « نحن اذ نعلن اسفنا لهذا القرار فاننا كنا نتمنى على الرئيس السادات ان يتروى قبل اتخاذ قرار خطير مثل هذا حتى لا تتاح الفرصة لمخططات التآمر الاميركية والاسرائيلية ان تجد مكانها بين الاشقاء . ويبدو ان الاجواء السائدة الان غير ملائمة لاجراء مثل هذا الحوار مع الاشقاء في مصر ، لذلك تقرر تأجيل اجراء مثل هذا الحوار حتى يوجد المناخ الصحي لاجرائه » .

مع هذا الموقف الفلسطيني فان الاتصالات بين الطرفين لم تنقطع على الرغم من تصلب الموقف المصري وقد كتبت الاهرام (٣/٢) ان مبعوثا خاصا طار من القاهرة الى بيروت يحمل تفاصيل اجتماع فهمي مع سعيد كمال وربحي عوض . وفي هذا الاجتماع لخص فهمي وجهة نظر مصر كما يلي : « ١ ـ ان الموقف يتطلب ارتفاع كافة الاطراف المعنية الى مستوى المسؤولية لمواجهة خطورة ودقة المرحلة . ٢ ـ ان مصر ليست في حاجة الى ان